

المقارن هذا الاختصار مقصور على اختصار الكل في الاجزاء لا على اختصار الكل في الجزئيات **قوله**  
والاصح علم المعاني الخ وليس على كل واحد من الاثبات والنفي فعلى الاول لو لم يكن الاختصار من  
قبيل الاول بل من الثاني لصدق الخ وعلى الثاني لو كان من الثاني دول الاول لصدق الخ فيهما متلازم  
على كل منهما الا ان قول لصدق علم المعاني محمول على ظاهره ولا يحتاج الى حذف على التوجه الاول في كلمة  
من وعلى الثاني يحتاج الى الحذف بان يقال لصدق المق من علم المعاني بل التحقيق ان يحتاج الى الحذف  
على كل منهما بل هو آخر الكلام فعلى الاول بان يقال لصدق المق من علم المعاني الخ وعلى الثاني لصدق  
المق الذي هو بعض منه الخ ولو حمل كلمة من على البيان وحذف صلة المق وقيل المراد ونحوه لصدق المق  
من علم المعاني الخ بناء على ان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى المق وان المق من المق هو اسئلة لا  
استقام المقام ايضا وكذا لو حمل العلم الملكة وكلمة من على الصلة وقيل المراد ونحوه المق من علم  
المعاني بمعنى الملكة الخ لان المق من الملكة وهو اسئلة وكذا لو حمل العلم على اسئلة وكلمة من  
على الصلة وقيل المراد ونحوه المق من علم المعاني بمعنى اسئلة بناء على ان اسئلة العلم بعضها  
والمق بالبيان هو الخارج المحصور في الابواب المذكورة والبعض الآخر غير خارج لكن يمكن خروجها  
في باب اخر ولو حمل العلم على اسئلة وكلمة من على الصلة واقفا على الغاية وقيل المراد ونحوه  
المق بمعنى الغاية من العلم المعاني لا استقام ايضا وان كان خلاف الظاهر ثم الفرق بين الكل  
والكل في وجوده الكلي فيكون موجودا بخلاف الكل وقد يتقدم الكل بالاجزاء عليه ولا يتقدم الكل  
بالجزئيات بل المراد بالعكس والكل يحمل على الجزئيات والكل لا يحمل على الاجزاء وظاهر هذا الكلام  
يشترط وجود الظهور ان ما ذكر في الابواب الثمانية اصول وقواعد اشار الى اجزاء العلم على الملكة  
ويحصر على حصر السبب في السبب كما قيل والظرفية في قوله في ثمانية ابواب مجازية من قبيل تشبيه  
الشمول العمومي بالشمول الظرفي وسماهة الكلمة في الموضوع لثاني الاول ثم اعلم ان بيان التعريف  
من المبادى التصورية وان بيان الاختصار وكذا التنبيه الالى من المبادى التصرفية وان القضية  
المذكورة حلية من قبيل القضية الطبيعية معطوفة على قوله المق من العلم المعاني والتاويل المق من  
علم المعاني منحصر في الابواب الثمانية والجملة عقلية وهي لا تحاد في التصور وان علم المعاني من قبيل اعلام  
الاجناس لا من قبيل اعلام الاشخاص على ما بيناه في رسالة متعلقة بقول المق من العلم الثاني علم البيان  
ثم موضوع علم المعاني اللفظ البرقي وكذا علم البيان وعلم البديع وغاية الاول الاضطرار في الخطا في تادية  
المعنى المراد والثاني الاضطرار في التقيد المعنوي والثالث معرفة وجوه التحسين مهم هذا من تعليقات

عبد الله السامعيني تحت الرسالة

هذه رسالة في بيان الغرض والغاية لابن كمال الوزير باين كمال بستان

بسم الله الرحمن الرحيم  
او اترتب على فعل اخر فذلك الاخر من حيث انه نتيجة ذلك الفعل وغرته بسمي فائدة له ومن حيث  
انه طرف الفعل ونهايته بسمي غايته له ففائدة الفعل وغايته متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار  
ثم ذلك الاثر المسمى لهذين الاسمين ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل بسمي بالقياس  
الى الفاعل غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى فعله غاية فالغرض والغاية الغائية متحدان  
بالذات ومختلفان بالاعتبار واذا لم يكن سببا لاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية عم  
من الغاية الغائية اذا تم هذا فقولوا لفعال الله سبحانه بترتب عليها مصالح وحكم لا تحصى ولا تعد  
الاشارة والحكمة الى ان تلك الحكم والمصالح غايات لافعاله تتبرع منافع واجدة الى مخلوقاته وليس  
شي منها غرضا لعله غائية لفعله واستمر لواعلى ذلك بوجهين احدهما ان من كان فاعلا  
لفرض فلا بد وان يكون وجود ذلك الفعل اولي من عدمه بالقياس اليه والاصلح ان يكون غرضا  
فيكون الفاعل حرا لفعله مستقرا لتلك الاولوية ومنكلا لغيره مع الله عز وجل علوا كبيرا لا يقال  
انما يلزم الاستفادة والاشارة الى ان كانت المنفعة راجعة الى الفاعل اما اذا رجعت كالا حان  
الى المخلوقات فلا لانا نقول ان كان احسانه وعدم احسانه اليهم متساويين بالنسبة اليه تعالى  
لم يبع الاحسان غرضا وان كان الاحسان اوجب واولي به لزم الاستكمال والثاني من الوجهين ان  
غرض الفاعل لما كان سببا لاقدامه على فعل كان ذلك الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا من  
غيره ولا مجال اليه كما لا يخفى بل كمال الله عز وجل ذاته وصفاته يقتضيه الكمال في فاعليته وافعاله  
وكماله افعال يقتضيه ان يترتب عليها مصالح واجدة الى عباده فذلك المصالح غايات  
وغرارة لا على غائية لها وانفع بما حققنا ان ليس شيئا من افعال عبث اي خالبا للحكم و  
المصالح وان لا يسبب الاستكمال والنقصان الى سرقات عظيمة وكبريائه وهذا هو الكون  
الصحيح الذي لا يشترط به مشبهه ولا يجرم حوله ريبه وما ورد من الآيات والاحاديث الكونية  
ككونه افعال كما معللة بالاغراض فهي محولة على الغايات المترتبة عليها ومن قال بتعللها ببناء  
على شهادة ظهورها ففقر عقل عما يشهد به الانظار الصحيحة والافكار الواجقة واداءها  
ما يناسب اغرام الغائية على مقتضى قولهم كلوا الناس على قدر عقولهم مهم تحت

الرسالة الشريفية